TD/B/46/12
TD/B/COM.2/24

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/46/12
TD/B/COM.2/24
8 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة	٥
الثاني –	البيانات الافتتاحية	٧
الثالث –	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار (البند ٣ من جدول الأعمال).....	١١
الرابع –	عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب (البند ٤ من جدول الأعمال)	١٧
الخامس –	تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة (البند ٥ من جدول الأعمال).....	٢٣
السادس –	تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة (البند ٦ من جدول الأعمال) ...	٢٥
السابع –	مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال).....	٢٧
الثامن –	البيانات الختامية	٢٨
التاسع –	المسائل التنظيمية	٣١

المرفق

	الحضور	٣٣

الفصل الأول

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة[1]

البند ٣ من جدول الأعمال: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دورا في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

البند ٤ من جدول الأعمال: عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب

البند ٦ من جدول الأعمال: تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

١- أقرت اللجنة بالإسهام الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقدمه إلى التنمية، على النحو المُوثَّق والمحلل في التقارير التي أُعدت لدورتها. وأعربت عن تقديرها لإعداد ***تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٩*** لمساهمته في إيجاد تفهم أفضل لآليات العولمة وديناميكياتها وأثرها على البلدان النامية. كما نوهت بما يمكن أن يقدمه ***تقرير الاستثمار العالمي*** من مساهمات في تفهم القضايا الناشئة المتصلة بالتنمية. وشددت في هذا السياق على ما للعمل الإحصائي من أهمية في هذا المجال.

٢- وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة على تحليلها للاتجاهات السائدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما لها من أثر على توقعات النمو والتنمية في البلدان النامية. كما أقرت بما أُنجز من عمل في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لتمكينها من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها.

٣- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما أنجزته أفرقة خبرائها من عمل ولما أعدته الأمانة من وثائق من أجل اجتماعات الخبراء.

---

(١) كما اتفقت عليها في جلستها العامة (الختامية) الخامسة والعشرين المعقودة يوم الجمعة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٤- وأقرت اللجنة بأهمية البُعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية، وبأهمية العمل المنجز في سبيل إلقاء الضوء على مفهوم المرونة. كما شددت اللجنة في هذا السياق على أهمية سلسلة ***إصدارات اتفاقات الاستثمار الدولية***.

٥- وأجرت اللجنة مناقشات بناءة بشأن العلاقة بين الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل التوصل إلى تفهم أفضل لما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة إلى التنمية.

٦- واتفقت اللجنة على أن السياسات والمؤسسات الوافية هي هامة من أجل اجتذاب تدفقات الاستثمار.

٧- وأقرت اللجنة بما للدراسات القطرية، بوصفها شكلاً جديداً من أشكال المناقشات الحكومية الدولية في الأونكتاد، من أهمية من أجل تفهم تنوع التجارب الإنمائية والإسهام في المداولات بشأن أفضل الممارسات في سياسة الاستثمار وفي سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن أجل الإسهام في نشر هذه الممارسات. وفي هذا السياق، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أشادت بأمانة الأونكتاد على ما أنجزته من عمل مفيد بشأن استعراضات سياسة الاستثمار واستعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد ترغب بلدان أخرى في استغلال إمكانية إجراء استعراضات من هذا القبيل؛

(ب) أعربت عن تقديرها للبلدان التي شاركت في جولة الاستعراضات الجارية، وعن تقديرها لكبار المسؤولين الموفدين من العواصم، الذين أجروا حواراً منفتحاً وصريحاً وهادفاً وتقاسموا خبرات قيمة مع حكومات أخرى – يمكنها أن تستفيد من هذه العملية كذلك – وعن تقديرها للقطاع الخاص الدولي؛

(ج) شجعت على متابعة ما استُخلص من نتائج وما جرى من مناقشات بشأن استعراضات السياسة العامة وتقديم المساعدة المناسبة إلى البلدان التي تسعى إلى تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الاستعراضات. ويمكن للإجراءات التي هي من هذا القبيل أن تشمل أيضا إجراءات في سبيل تقييم أثر الاستعراضات وعقد حلقات دراسية لتقييم التجارب المقارنة؛

(د) دعت البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم عملية إعداد استعراضات السياسة العامة، مع التشجيع على التآزر مع العمليات المماثلة، وعلى متابعة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المشاركة في الاستعراضات.

٨- ونوهت اللجنة بما أُحرز في دوراتها الأربع من تقدم في معالجة القضايا المندرجة في نطاق اختصاصها تمشيا مع الولاية التي أسندها إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التاسع (الأونكتاد التاسع) وقد روعي في هذا العمل ما جرى في اجتماعات خبراء اللجنة من مداولات وما خلصت إليه تلك الاجتماعات من نتائج، كما روعي فيه ما أعدته الأمانة من وثائق. ورحبت اللجنة بالتقارير التي أعدتها الأمانة عن الأنشطة السنوية. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لهذه المنجزات، ولاحظت أن ثمة مسائل هامة لا يزال يتعين بحثها.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

٩- قالت **الرئيسة** إن القضايا التي تتناولها اللجنة هامة، وذلك من ناحية في ضوء عملية العولمة المُعجل بها والمعدل المتزايد للتدفقات الاستثمارية ولعمليات الاندماج العملاقة، ومن الناحية الأخرى في ضوء الأزمة المالية التي وقعت في آسيا وبلدان أخرى وآثارها المدمرة على التنمية. وأضافت أن اللجنة هي المكان المناسب لمناقشة الحاجة إلى استجابة مترابطة في مجال السياسات للمشاكل الناشئة عن هذه التحديات، بالاستناد إلى سجل مُبرهَن عليه قوامه استغلال تضافر الجهود على نحو ناجح بين الأعمدة الثلاثة لبرنامج عملها وهي: التعاون التقني، والبحوث المتعلقة بالسياسات، وبناء توافقات الآراء. فقد حققت اللجنة الامتياز في ميدان البحوث بإصدار ***تقرير الاستثمار العالمي***، وفي مجال التعاون التقني بالنهوض بعملها المتعلق باستعراضات سياسات الاستثمار – التي أضافت بعداً جديداً إلى أعمالها – واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعربت عن أملها في أن تتفوق اللجنة في بناء توافقات الآراء.

١٠- وتناول **نائب المدير العام للأونكتاد** إنجازات اللجنة في مجال عملها منذ انعقاد مؤتمر ميدراند. وقال إنها قد أرست حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية وأن هذا الدور، في عالم آخذ في العولمة تصبح فيه التكنولوجيات الجديدة أمراً لا بد منه بصورة متزايدة للنمو الاقتصادي، يصبح ذا أهمية متزايدة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يفيد البلدان المضيفة عن طريق توفير التمويل والتكنولوجيا والعمالة وعن طريق النهوض بالقدرة التنافسية للصادرات؛ وهو يمكن أيضاً أن يكمّل ويحفز الأنشطة الاقتصادية وأداء مؤسسات الأعمال المحلية. أما في الجانب السلبي، فإن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية يميل إلى أن يكون متسماً بعدم الاستواء بدرجة مرتفعة، إذ يتركز معظمه في حفنة من البلدان؛ كما يمكن أن تكون له أيضاً آثار سلبية على التنمية عن طريق خلق مشاكل تتعلق بموازين المدفوعات وعمليات إيداع هائلة للعاملين تُعزى إلى إعادة تشكيل هياكل مؤسسات الأعمال وعن طريق إزاحة الشركات المحلية من السوق وإزاحة القدرات المحلية الخاصة بالبحث والتطوير بسبب المزاحمة. وتتسم السياسة العامة بأنها ذات شأن في هذا الصدد كما تتسم السياسات العامة الوطنية بالأهمية الحاسمة، ليس فقط في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضاً في زيادة إمكاناته الإنمائية إلى أقصى حد.

١١- وقال إن اللجنة قد أسهمت في زيادة فهم أهمية سياسة المنافسة في عالم آخذ في العولمة. فهي قد أشارت إلى الحاجة إلى تحقيق المزيد من الترابط بين تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة التجارية وسياسة المنافسة. وقد أثبتت الاجتماعات الثلاثة للخبراء التي عقدتها في العام الماضي بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية أن هذه الاتفاقات التي تتزايد عدداً ينبغي ألا تتيح بيئة استثمارية مناسبة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها فحسب بل ينبغي أيضاً أن تتيح مجالاً للحكومات للنهوض بآحاد الأهداف الإنمائية. وقد عقدت اللجنة اجتماعي خبراء بشأن الاستثمارات في الحوافظ المالية الأجنبية التي تُستخدم بشكل متزايد، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، كمصدر للتمويل. وبحثت اجتماعات الخبراء التأثير الإنمائي للاستثمارات في الحوافظ المالية ودورها في نمو أسواق رؤوس الأموال المحلية وتحرير هذه الاستثمارات، إلى جانب التحديات التي تواجه الحكومات في هذا الصدد.

١٢- وذكر نائب الأمين العام، وهو يشير إلى أعمال اللجنة في مجال الإفصاح المالي والاستثمار الأجنبي المباشر، الحاجة إلى زيادة الشفافية وتحمل المسؤولية في الأسواق المالية وذكر إقرار اللجنة للمبادئ التوجيهية التي وضعها الخبراء بشأن الإفصاح المالي البيئي واشتراطات التأهيل المهني كإسهام في تحقيق ترابط السياسات وتحسين الإفصاح المالي. وأشار إلى أن دورة اللجنة تنعقد عشية استهلال الأعمال التحضيرية الموضوعية للأونكتاد العاشر، فأكد على الجهود التي بُذلت خلال السنوات الأربع الماضية في مجال دمج قضايا بحوث وتحليلات السياسات، وتوافق الآراء، والتعاون التقني في أعمال اللجنة – وهو سمة يجب الإبقاء عليها في أي مقترحات بشأن برنامج عمل الأونكتاد مستقبلاً.

١٣- وقدمت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** عرضاً عاماً لجدول أعمال الدورة الرابعة للجنة، فشددت على أن هدف اللجنة هو تعميق فهم القضايا الرئيسية في مجال الاستثمار الدولي والتكنولوجيا وتحليل آثارهما على التنمية. وأوضحت أن ***تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩*** يتيح مادة أولية لإجراء مناقشة متعمقة لهذه المسألة وأعربت عن أملها في أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن بعض آثار السياسات فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي وتحديد القضايا التي يجرى بشأنها مزيد من التحليل والنقاش.

١٤- وأضافت أن الأساس المنطقي وراء استعراضات سياسات الاستثمار واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو تبادل الخبرات الوطنية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه وفي مجال صياغة سياسات فعالة بشأن التكنولوجيا والابتكار، وقالت إن مداولات اللجنة بشأن هذه الاستعراضات في هذه الدورة تمثل منطلقاً جديداً. وستنظر اللجنة أيضاً في تقارير هيئتيها الفرعيتين، وهما فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وستُجري اللجنة تقييماً بولاياتها على مستويات التداول الحكومي الدولي وتحليل السياسات والتعاون التقني. وأضافت أن من المتوقع من اللجنة، عن طريق نظرها في تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المعتمدة في دوراتها السابقة، أن تحدد وتُبرز القضايا ذات الصلة بالأونكتاد العاشر وبما بعده والتي قد يمكن تقديمها إلى مجلس التجارة والتنمية كإسهام في أعماله التحضيرية من أجل الأونكتاد العاشر.

١٥- وشدد ممثل **فنلندا**، الذي تكلم بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، على الحاجة إلى زيادة التمييز بين الاندماجات والاحتيازات العابرة للحدود و"استثمارات التأسيس"، مشيراً إلى أن هذين النوعين يمكن أن تكون لهما آثار مختلفة على التنمية الاقتصادية. وقال إن الأزمة المالية الآسيوية كانت لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مما كان معتقداً. وقد سجل العديد من أقل البلدان نمواً زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨، وذلك جزئيا على الأقل بفضل جهود هذه البلدان الرامية إلى تحسين سياساتها المحلية الملائمة، على الرغم من أن نصيبها الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ما زال منخفضاً أكثر مما ينبغي. وشدد أيضاً على نصيب المستثمرين التابعين للاتحاد الأوروبي في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامهم المهم في النمو الاقتصادي للبلدان النامية. وأوضح أن بعض أُطر السياسات المعتمدة في هذه المناطق هي المسؤولة جزئياً عن هذه التغيرات الإيجابية.

١٦- وتكلم ممثل **إثيوبيا** بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية** فأثنى على أعمال الأونكتاد في المجالات التي تتناولها اللجنة وقال إن عليها أن تواصل تناول التباينات المتنامية فيما بين المناطق والبلدان في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن

تتناول أيضاً رعاية القدرة التنافسية وبناء القدرات التكنولوجية في أفريقيا. ويجعل *تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩* من الأيسر فهم آليات وديناميات العولمة وتأثيرها على البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. ويصف التقرير بوضوح كيف بقي جزء كبير من أفريقيا على هامش عملية العولمة. وشدد على استمرار تهميش البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة بسرعة. ذلك أنه تسود مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، على الرغم من البرامج الكبيرة المتعلقة بالإصلاح والتكيف الاقتصاديين الهادفة إلى إيجاد بيئة استثمارية إيجابية. وبالإضافة إلى شتى العوامل المحلية والخارجية التي يرتكز عليها هذا الوضع، فإن أفريقيا تعاني أيضاً من مشكلة حادة فيما يتعلق بالصورة المرسومة عنها. فالقارة تتسم بأشياء أخرى غير الأزمات التي تظهر في المجلات وفي برامج التلفاز. وامتدح إسهامات الأونكتاد في مجالات تشكيل الصورة المرسومة وبناء القدرات في أفريقيا، مثل كتيبه المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والإمكانات"، ومثل صحيفة الوقائع التي يصدرها بشأن أفريقيا ومشروعه بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات من أجل أقل البلدان نمواً، الذي نُفذ بنجاح في إثيوبيا ويسير سيراً حسناً في مالي. وقال إنه يوجد بالإضافة إلى ذلك نجاح استعراضات سياسات الاستثمار المتعلقة بمصر وإثيوبيا وأوغندا. كما أن الندوة التي عقدها الأونكتاد مؤخراً من أجل أقل البلدان نمواً بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي تشكل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ولا بد من أن تسهم هذه الأنشطة في تحسين قدرة أفريقيا على اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاحتفاظ به.

١٧- ومضى قائلاً إنه في حين أن الأعمال التي اضطلعت بها الشعبة منذ الأونكتاد التاسع قد حظيت بالتقدير، فإنه يلزم القيام بالمزيد في ضوء المؤتمر القادم في بانكوك. وينبغي منح الأمانة أكمل دعم ممكن في مواصلة أعمالها الممتازة بشأن أفريقيا في مجالات البحث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، وترويج الاستثمار من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق إمكاناتها الكاملة فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن التدابير التي تُتخذ من جانب البلدان الأصلية بغية تعزيز هذه التدفقات، بما في ذلك المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً، هي موضع ترحيب.

١٨- وقال ممثل **كولومبيا**، وهو يتكلم بالنيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، إنه في سياق الانخفاض البالغ ٤ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فإن الزيادة البالغة ٥ في المائة التي ذكرتها التقارير فيما يتعلق بهذه المنطقة هي أداء جيد، إذا وُضعت في الحسبان الظروف الخاصة بالوقت المعني والنتائج الخاصة بالمناطق النامية الأخرى. والزيادة الهامة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان المتقدمة تعني أنه يتعين على البلدان النامية أن تغير من استراتيجياتها الخاصة بترويج الاستثمار فتذهب إلى أبعد من مجرد إيجاد إطار قانوني ملائم للاستثمار - وهو ما تحقق فعلاً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي - لكي تركز على السياسات الهادفة إلى تحسين مُحدّدات استثمارية مثل تيسير نشاط الأعمال، وإمكانية الحصول على تكنولوجيا، والقدرات التكنولوجية المحلية. ويمكن أن يكون الأونكتاد مفيداً للغاية في هذا المجال.

١٩- وأضاف أنه قد أمكن لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ أواسط التسعينات أن تخفض نسبة رأس المال القصير الأجل وأن تزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو اتجاه يُؤمل أن يتعزز على مر السنين وأن يساعد في تحديث عمليات الانتاج في اقتصادات المنطقة، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وإنشاء الوظائف. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً نشطاً في تصميم آليات يكون من شأنها رعاية الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تيسير تدفقات رؤوس الأموال. ويتسم

الدعم المقدم من الأونكتاد إلى البلدان النامية في مجال اتفاقات الاستثمار بالأهمية الحاسمة. وتتمثل إحدى أدوات الأونكتاد، التي تأمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن يعززها الأونكتاد، في عمله التحليلي الذي يتجلى في ***تقرير الاستثمار العالمي*** وفي سلسلة الدراسات التحليلية. وأعرب عن ارتياح مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي لاستعراضات سياسات الاستثمار واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إنه ينبغي للأونكتاد، في مجال الاستثمار، أن يوالي تحليل العلاقات بين سياسات الاستثمار والتنمية، وخاصة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وأشار أيضا إلى دعم مجموعته لأعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٢٠- وأشار ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، وهو يتكلم بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨ قد انخفض في البلدان الآسيوية كمجموعة وذلك للمرة الأولى في سنوات عديدة وهو ما جاء بصورة جزئية كنتيجة للأزمة المالية الآسيوية؛ وقد تركز هذا الانخفاض إلى حد كبير في بعض البلدان في منطقة جنوب وجنوب شرقي آسيا. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سلكت مسلكاً يختلف عن المسلك الذي سلكته أنواع أخرى من التدفقات المالية، وقد أثبتت أنها تتسم بالمرونة وأنها أقل تقلبية في مواجهة الأزمة. كذلك فإن التدفقات من آسيا إلى البلدان النامية الأخرى قد انخفضت أيضاً. ولاحظ أن تطور الاندماجات والاحتيازات العابرة للحدود كشكل جديد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وقال إنه بينما لا يوجد شك في أنها يمكن أن تكون مفيدة للبلدان المضيفة بسبب تأثيرها الإيجابي على إعادة تشكيل هيكل مؤسسات الأعمال المحلية، فإنها تثير أيضاً كثيراً من الخلافات بشأن الأسعار المدفوعة للحصول على مؤسسات الأعمال المشتراة وبشأن إسهامها الإجمالي في التنمية؛ لذلك، ينبغي للأونكتاد أن يوالي دراسة بُعدها الإنمائي.

٢١- وأضاف أن المواضيع التي تناولتها اللجنة خلال مدة وجودها كانت جيدة من حيث التوقيت ومختارة اختياراً جيداً، وأن المواد التحليلية التي أعدتها الأمانة قد أفادت البلدان النامية كثيرا في صياغة استجاباتها من حيث السياسات. وقد أتاحت دورات اللجنة، هي واجتماعات أفرقة الخبراء، محافل مفيدة للغاية لمناقشة القضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية؛ وأن المجموعة الآسيوية والصين تتطلعان أيضاً إلى استعراضات سياسات الاستثمار. وبالنظر إلى الزيادة السريعة في الانتاج الدولي، وقوة عملية العولمة والأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع التجارة كعامل يربط بين البلدان، فإن مما لا شك فيه أن أهمية قضايا الاستثمار هي والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى التنمية ستستمر فترة طويلة في القرن القادم. وتبعاً لذلك، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز ولاية اللجنة.

٢٢- وشدد ممثل **اليابان** على أهمية إقامة إطار دولي أفضل للاستثمار ودعا الأونكتاد إلى الاسهام في تعميق فهم القضايا في هذا الصدد. وأعرب عن تقديره للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، بما في ذلك ***تقارير الاستثمار العالمي*** وورقات القضايا المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وأضاف أن الخبرة الفنية للأونكتاد وأعماله البحثية بشأن قضايا الاستثمار ينبغي الإفادة منها بالكامل لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى المحافل والاقتصادات. وشدد على استعداد حكومته لتقاسم خبراتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وقت حدوث الأزمة المالية من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٣- كانت الوثائق التالية معروضة عل اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار" (TD/B/COM.2/21)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الدولية: المفاهيم التي تسمح بدرجة معينة من المرونة لصالح تعزيز النمو والتنمية" (TD/B/COM.2/17)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية والاستثمار الأجنبي المباشر" (TD/B/COM.2/20).

٢٤- عرض **رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** البند ٣ من جدول الأعمال فقال إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم قد سجلت زيادة كبيرة في عام ١٩٩٨، وهي زيادة عززتها طفرة عمليات الاندماج والشراء بين البلدان المتقدمة. وقد انخفضت التدفقات إلى البلدان النامية بسبب تراجع مستوى الأداء في آسيا. أما التدفقات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد ارتفعت بينما أظهرت التدفقات إلى أفريقيا فوارق هائلة فيما بين البلدان. وأشار إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار السهمي في الحوافظ المالية الأجنبية، تشكل نحو أربعة أخماس مجموع صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية. وعلى الرغم من وجود العديد من الفوارق بين هذين النوعين من التدفقات، فإنهما يتسمان بسمة مشتركة تتمثل في تركزهما في عدد قليل من البلدان.

٢٥- وأضاف قائلاً إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل جزءاً من نظام إنتاج دولي أوسع نطاقاً للشركات عبر الوطنية، وقد بات يمثل قوة دافعة في عملية العولمة ويربط على نحو متزايد بين نظم الانتاج الخاصة بالبلدان ويلعب دوراً هاماً في عملية التنمية. وقال إن مسألة الدور، والطرق التي تؤثر بها السياسة العامة في هذا الصدد، قد بُحثت في الجزء الثاني من ***تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩***. ثم انتقل إلى تناول مسألة العوامل المحددة لمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث صنَّفها في ثلاث مجموعات هي: المحددات الاقتصادية، وأُطر السياسة العامة، وتدابير تيسير الأعمال التجارية - - وهي تدابير إيجابية تعتمدها البلدان من أجل تشجيع وتيسير الاستثمار. وعلى الرغم من أن أُطر السياسة العامة الملائمة تؤدي دوراً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تدابير تيسير الأعمال التجارية يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد، فإن المحددات الاقتصادية هي التي تتسم بأهمية حاسمة، مثل امتلاك البلدان المضيفة للموارد الطبيعية، وتوفر أسواق كبيرة ودينامية وغير ذلك من الموارد بأسعار تنافسية تتيح تحقيق قدر أكبر من الكفاءة. وفي ظل أوضاع العولمة، أخذت الأهمية النسبية للمحددات الاقتصادية تتغير. ومن بين جميع الموارد التي تسعى الشركات عبر الوطنية إلى الحصول عليها، أخذت بغض الموارد من قبيل التكنولوجيا والمهارات والهياكل الأساسية من النوع العالمي، أي ما يسمى "الأصول المنشأة" تكتسب أهمية متزايدة. كما أن الوصول إلى الأسواق الدولية قد أصبح أيضا أكثر أهمية من الناحية النسبية على الرغم من أن الأسواق الوطنية الكبيرة والدينامية تظل جذابة.

٢٦- وتابع قائلاً إن الحكومات تواجه تحدياً لا يتمثل فقط في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بل إنه يتمثل أيضاً في ضمان استفادة اقتصاداتها من هذا الاستثمار. وشدد مرة أخرى على دور السياسات الوطنية في هذا الصدد، وكذلك في التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن تترك مجالاً كافياً لانتهاج سياسات وطنية تكون في خدمة التنمية المستدامة. غير أن هذا يثير تحدياً لأن الاتفاقات ينبغي أن توفر، في الوقت نفسه، إطاراً مستقراً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتيح نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار إلى أن مفهوم المرونة يمكن أن يفي بهذين الاشتراطين.

اجتماع الخبراء المعني بتدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

٢٧- عرض ممثل **أمانة الأونكتاد** تقرير اجتماع الخبراء المعني بتدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية والاستثمار الأجنبي المباشر فقال إن من شأن إجراء دراسة لأوجه التشابه والاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية أن يساعد في تقييم تأثير ومساهمة كل نوع من هذين النوعين من الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصادات المتلقية وبالتالي تحديد نُهج السياسة العامة إزاء تدفقات الاستثمار. وأوضح أن هذه المسألة لا تتصل فقط بمناقشة تعريف الاستثمار في إطار أي اتفاق من اتفاقات الاستثمار، بل إنها تتصل أيضاً بمناقشة إطار سياسة الاستثمار الذي من شأنه أن يساعد البلدان المتلقية في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على التقلب في التدفقات الرأسمالية.

٢٨- وقال **رئيس اجتماع الخبراء** إن الاجتماع قد أبرز صعوبة التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية وأوجه القصور الكبيرة التي تشوب الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية.

وأشار إلى أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية يوفران بعض الفوائد الإيجابية ولكنهما ينطويان أيضاً على آثار سلبية محتملة على البلدان المضيفة وأن الفوائد المستمدة من كل نوع من هذين النوعين من الاستثمار مختلفة تماماً. وقد لاحظ الاجتماع الفوارق في المُحدِدات وتزايد حجم التقلب مع الانتقال من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية ثم إلى الاقراض المصرفي. ومن أجل التصدي لمشكلة تقلب التدفقات الرأسمالية، تحتاج البلدان النامية إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية وإنشاء إطار تنظيمي وإشرافي ملائم، وتطوير قاعدة محلية قوية للمستثمرين المؤسسيين. إلا أن القيام، في الأجل القصير، باستخدام ضوابط رأس المال التي يُفضل أن تكون في شكل تدابير قائمة على أساس الأسعار (مقابل التدابير القائمة على أساس الكميات أو التدابير التنظيمية)، يمكن أن يعتبر عاملاً مكملاً للتدابير الرامية إلى إجراء إصلاح هيكلي أطول أجلاً. ومن المسائل الهامة الأخرى على صعيد السياسة العامة ما يشمل القلق الشديد الذي تشعر به البلدان المنخفضة الدخل إزاء افتقارها لإمكانية الوصول إلى رأس المال العالمي والتدابير التي تكفل مساعدتها في تأمين إمكانية الوصول هذه، وإدراج الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية في إطار اتفاقات الاستثمار، وهي مسألة تظل مفتوحة للنقاش.

اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الدولية

٢٩- عرض **رئيس اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الدولية** تقرير هذا الاجتماع فقال إنه من المهم ضمان ألا تكون الأهداف الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية مجرد نوايا بل أن تتم ترجمتها إلى التزامات ملموسة. وعلاوة على ذلك، يلزم تحقيق توازن بين المرونة وغيرها من الأهداف الرئيسية لاتفاقات الاستثمار الدولية، مثل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الأمن والاستقرار والشفافية في العلاقات الاستثمارية، وهي عناصر تُعتبر أيضاً مفضية إلى التنمية. وتتوقف المرونة على ما إذا كان الاتفاق ثنائياً، أو إقليمياً، أو متعدد الأطراف. فالاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف تُتيح أكبر الإمكانيات لإضفاء المرونة على هيكلها من خلال عدد من الأساليب المعترف بها في القانون الدولي. والمرونة يمكن أن تبدأ باستحداث أساليب تعاونية للتفاوض على إبرام اتفاق استثمار دولي؛ وهي، بالإضافة إلى كونها تنعكس في أهداف الاتفاق وهيكله وأحكامه الموضوعية، يمكن أن توفر أيضاً نهوجاً مرنة إزاء تطبيق الاتفاق ومتابعته. والمرونة ليست، بطبيعة الحال، غاية بذاتها بل هي أداة لتحقيق هدف التنمية. وفي هذا السياق، يُشدد على الحاجة إلى التعاون التقني من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض حول السياسة العامة وتنفيذها بحيث يمكنها الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الاتفاقات التي تود أن تشارك فيها.

عرض الأمانة لنُخبة من الأنشطة المتعلقة بأفريقيا

٣٠- قدمت أمانة الأونكتاد استعراضاً عاماً لنُخبة من أنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها من قبل هذه الشُعبة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وقد جرى عرض كُتيِّب الأونكتاد المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والإمكانات"، وصحيفة الوقائع المعنونة "التركيز على أفريقيا الجديدة". ويمثل هذان المنشوران جهداً مشتركاً للأونكتاد مع غرفة التجارة الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تغيير صورة أفريقيا. ويجري بذل جهود خاصة لتوزيع هاتين الوثيقتين على المدراء التنفيذيين للشركات

عبر الوطنية. وقُدم عرض ثان بشأن مشروع مشترك مضطلع به من قبل الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن "أدلة الاستثمار وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً"، وهو مشروع يشتمل على غرضين رئيسيين: إنتاج أدلة استثمار تتناول شروط وفرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وتعزيز القدرة المؤسسية المحلية على ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال الحلقات الدراسية التي تم تنظيمها في سياق هذا المشروع – والتي جمعت بين مشاركين من القطاعين الخاص والعام – اشتملت أهداف المشروع أيضاً على تيسير إجراء حوار بين القطاعين الخاص والعام من أجل تحسين الأوضاع المواتية للاستثمار. وقد ورد مثال آخر على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وذلك في عرض قُدم حول "مشروع محفل الأعمال التجارية بين أفريقيا وآسيا"، وهو مشروع يرمي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عن طريق الجمع بين المدراء التنفيذيين لشركات آسيوية وأفريقية، وتوفير المعلومات عن البلدان الأفريقية المشاركة في المشروع. وأخيراً، تم تزويد اللجنة باستعراض عام لبرنامج تنمية تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة (برنامج إمبريتيك)، بما في ذلك توسيع نطاقه ليشمل عدداً من البلدان الأفريقية بناء على طلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملخص للمناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال[٢]

٣١- تناولت المناقشات غير الرسمية ثلاث مجموعات من القضايا: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والاستثمار في الحوافظ المالية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ واتفاقات الاستثمار الدولية وقضية المرونة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٣٢- تم الاتفاق بصورة عامة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل التنمية الاقتصادية، ويسهم في خلق فرص العمل وتنويع الصادرات، ويوفر التكنولوجيا، وييسر إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، ويعزز القدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة. وتُعتبر ***تقارير الاستثمار العالمي*** التي تصدر عن الأونكتاد بالغة الأهمية في مساعدة البلدان لا على مقارنة نتائج جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع جهود البلدان الأخرى فحسب، بل أيضاً في التوصل إلى فهم أفضل لآليات العولمة، بما في ذلك العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، واستنباط سياسات تهدف إلى تحقيق أقصى زيادة في الجوانب الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والتقليل إلى أدنى حد من جوانبه السلبية.

٣٣- وقد ميَّز المشتركون بين القيمة الإنمائية لمختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ شكك البعض في المساهمة التي يمكن أن تقدمها عمليات الدمج والشراء في عملية التنمية معتبرين أن هذه العمليات لا تعكس توليد الثروة الجديدة أو

---

(٢) من إعداد أمانة الأونكتاد.

الاستثمار "المنتج" حيث إنها لا تنطوي إلا على مجرد تغيير في ملكية مؤسسات قائمة بالفعل،.بينما أبدى مشتركون آخرون رأياً مخالفاً معتبرين أن عمليات الدمج والشراء هذه تؤدي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للمؤسسات في جميع البلدان حيث إنها تشكل مصدراً لرأس المال والمهارات التي تتسم بمستوى أعلى والإدارة المحسنة ورفع المستوى التكنولوجي، وهي أمور لا غنى عنها لزيادة التوسع أو، كما هو الحال في أحيان كثيرة، لتجنب الإفلاس. ويمكن لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي، والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والشراء، أن يعود بالفائدة على التنمية، وبالتالي لا ينبغي وصف أي شكل معين من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "سيئ" أو "جيد" بحكم تعريفه. فعمليات الدمج والشراء هي شكل جديد نسبياً من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وينبغي للأونكتاد أن يشرع في عمل تحليلي بشأن البُعد الإنمائي لهذه العمليات. كما أن من شأن زيادة المسؤولية الاجتماعية المشتركة للشركات عبر الوطنية أن تُحسن أيضاً الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٤- وتناول عدد من الممثلين مسألة العوامل المحددة لمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة كل منهم. وتم الاعتراف على نطاق واسع بأهمية توفر أُطر السياسة العامة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن ذلك يشكل عاملاً مساهماً، ولكنه تم التشديد أيضاً على الدور الذي يؤديه المناخ الاستثماري القائم في بلد ما والذي يشتمل على سياسات اقتصادية كلية وسياسات تنظيمية كلية فضلاً عن عوامل من قبيل إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية، والسياسة التجارية، والنظام الضريبي. وفي الوقت نفسه، يُعتبر تنفيذ السياسات أمراً حاسماً. ومن شأن وجود إطار استثماري متعدد الأطراف أن يُسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية المضيفة عن طريق زيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ بالقواعد الاستثمارية، رغم أن بعض الممثلين قد شككوا في هذا الأثر.

٣٥- وشدد عدد من المتحدثين، ولا سيما من أفريقيا، على أن توفر إطار تمكيني على صعيد السياسة العامة هو أمر ضروري ولكنه ليس عاملاً محدداً كافياً لاجتذاب الاستثمار. فهناك مُحددات اقتصادية، من قبيل صِغر حجم الأسواق الوطنية والافتقار إلى أسواق إقليمية، وضعف الهياكل الأساسية ومشكلة الديون وكذلك، في عدة حالات، وجود مشكلة خطيرة تتعلق بصورة البلد، قد دلت على أن بعض البلدان الأفريقية لم تحصل إلا على قدر ضئيل جداً من الاستثمار. ويحتاج العديد من البلدان الأفريقية إلى مساعدة من المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه المشكلة؛ وفي هذا الصدد، رحبت هذه البلدان بالمبادرات التي اتخذها الأونكتاد مؤخراً بهدف بناء القدرات؛ وينبغي تعزيز هذه المبادرات. كما ينبغي مساعدة أقل البلدان نمواً على تنمية مهاراتها التفاوضية، ذلك لأن الكثير من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على الاتفاقات المعقودة بين هذه البلدان والشركات عبر الوطنية التي تتوفر لديها خبرات قانونية ومهارات تفاوضية أفضل لا يمكن لهذه البلدان مضاهاتها. كما تم التشديد على الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في تنمية قدرتها الإحصائية في جمع البيانات وإدارتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٦- ولاحظ الممثلون بقلق الانخفاض الذي سُجل مؤخراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى تركز هذه التدفقات في عدد قليل من هذه البلدان. ومع عدم إنكار بعض المتحدثين الآخرين لكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تخطت العديد من البلدان، فقد اعتبروا أنه سيكون من الأفضل بكثير، بالنظر إلى الفوارق في

حجم البلدان، أن يتم استخدام تدابير نسبية خاصة بفرادى البلدان، من قبيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للفرد، من أجل إجراء تقييم سليم لأدائها على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار في الحوافظ المالية

٣٧- شكك عدة مندوبين في فعالية ضوابط رأس المال بما يتجاوز الأجل القصير، منوهين بالحالتين البارزتين المتمثلتين في شيلي وماليزيا. فمثل هذه الضوابط لا يمكن أن تحل محل الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة. كما أبدى المتحدثون تعليقات حول الصعوبة المواجهة في التمييز على نحو واضح بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وتدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية على ضوء زيادة تعقد الأدوات المالية. ورأى بعض ممثلي البلدان المتقدمة أنه ينبغي للأونكتاد أن يركز على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شدد ممثلون من البلدان النامية على أنه ينبغي للأونكتاد، بالنظر إلى تركيزه على القضايا الإنمائية، أن يواصل الاضطلاع بعمله بشأن الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية.

اتفاقات الاستثمار الدولية

٣٨- وفي سياق المناقشة التي تلت ذلك، سلَّم الممثلون بالأهمية التي يتسم بها موضوع المرونة في اتفاقات الاستثمار الدولية، لا بالنسبة للبلدان النامية فحسب وإنما أيضاً بالنسبة لجميع البلدان الأطراف في هذه الاتفاقات. وقد ساعد اجتماع الخبراء في زيادة توضيح هذا المفهوم – وهو مفهوم لا يكون دائماً واضحاً تماماً للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه أو حتى للمستثمرين أنفسهم. وثمة حاجة لأن تضطلع الأمانة بمزيد من العمل التحليلي من أجل القيام على نحو أفضل بتقييم تعريف مفهوم المرونة ودوره في التنمية. وينبغي لتقرير الأمانة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والمفاهيم التي تسمح بدرجة معينة من المرونة لصالح تعزيز النمو والتنمية (الوثيقة TD/B/COM.2/EM.5/2)، الذي يجري تنقيحه، أن يركز على أوجه الترابط بين مفهوم المرونة وغيره من المفاهيم الإنمائية، مثل مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. كما يمكن لهذه الدراسة أن تسلط الضوء على دور مفهوم المرونة في تعزيز وتنفيذ سياسات التنمية الوطنية الملائمة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

٣٩- اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البنود ٣ و٤ و٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الرابع

عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"استعراض سياسة الاستثمار في مصر" (UNCTAD/ITE/IIP/Misc.11)؛

"استعراض سياسة الاستثمار في أوزباكستان" (UNCTAD/ITE/IIP/Misc.13)؛

"استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جامايكا" (UNCTAD/ITE/IIP/6)؛

"استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في كولومبيا" (UNCTAD/ITE/IIP/5)؛

"عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب" (TD/B/COM.2/23).

٤١- عرضت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** البند ٤ من جدول الأعمال فأوجزت منهجية عمليات استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقالت إن نظام الابتكار يتألف من شبكة من الوكلاء الاقتصاديين إلى جانب المؤسسات والسياسات التي تؤثر على سلوكهم وأدائهم فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الثلاثة التي تدعم عملية الابتكار وهي: أوجه الربط والتعلُّم والاستثمار. وهذه الأداة التحليلية تتيح لواضعي السياسات الذهاب إلى أبعد من مجرد تصور ضيق للابتكار على أنه يتألف من البحث والتطوير وإلى التسليم بأن الابتكار في يومنا هذا يجب أن يُفهم على أنه يشمل التحسين المستمر في تصميم المنتجات ونوعيتها، وإجراء تغييرات في التنظيم وإجراءات الإدارة، والإبداعية في مجال التسويق، وإيلاء اهتمام أكبر للتدريب ولرفع مستوى المهارات ولإجراء تعديلات في عمليات الإنتاج تهبط بالتكاليف وتزيد من الكفاءة وتكفل الاستدامة البيئية.

٤٢- وأضافت قائلة إن الابتكار على هذا النحو لا يقتصر على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، مثل صناعة برمجيات الحواسيب في جامايكا أو المستحضرات الصيدلية في مصر، بل إنه يتسم بالأهمية الحاسمة للقدرة على المنافسة عبر مجموعة واسعة من الصناعات التقليدية – تتراوح بين قطف الزهور والبن في كولومبيا والمنسوجات والملابس في مصر – بل تمتد إلى أنشطة تابعة لقطاع الخدمات مثل السياحة. والهدف من استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو

تشجيع عملية الابتكار عن طريق الأخذ بسياسات ملائمة وبناء المؤسسات. وهذه الاستعراضات، هي واستعراضات سياسة الاستثمار، تساعد في تحديد مجموعات الأنشطة التي توجد فيها بالفعل مزايا تنافسية والتي يمكن فيها استحداث مزايا تنافسية جديدة، بما في ذلك ما يتحقق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

استعراض سياسة الاستثمار في مصر

٤٣- عرض ممثل **أمانة الأونكتاد** استعراض سياسة الاستثمار في مصر فقال إن مصر هي أول بلد يضطلع بهذه العملية التي تدخل ضمن إطار المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية وإلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال إقامة إطار تنظيمي ملائم للاستثمار سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن التعجيل بعملية الخصخصة وتعزيز أسواق رؤوس الأموال في مصر يعطيان دفعة هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد. بيد أنه بغية تيسير أنشطة منشآت الأعمال الأجنبية في مصر، فإنه يمكن إجراء تحسينات فيما يتعلق ببعض جوانب معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المجالات تشمل إجراءات تأسيس الأعمال، والإجراءات الجمركية والتجارية، والمسائل الضريبية والمحاسبية، والنظام القضائي، وسياسة المنافسة، ومعايير الجودة.

٤٤- وعرض ممثل **مصر** بصورة إجمالية أهداف الحكومة وسياساتها فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إنه على الرغم من أن عملية التحرير قد بدأت في مصر في وقت متأخر عنها في بلدان نامية أخرى، فإنها تنطوي على عملية مطردة وتدريجية قوامها تفكيك الاقتصاد المخطط مركزياً إلى أن تنفتح بيئة الاستثمار انفتاحاً كاملاً، بفضل سن قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧. فهذا القانون يمنح الموافقة التلقائية على مشاريع الاستثمار ويقدم ضمانات وحوافز إلى المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء. وتضطلع مصر بالريادة في كثير من المجالات. فإن الحكومة بعد أن حققت الاستقرار في الاقتصاد بنجاح قد بدأت في عدد من المشاريع الطموحة التي ترمي إلى تعزيز تنمية البنية الأساسية واجتذاب الاستثمار في مناطق جديدة مثل وادي توشكي والمنطقة الصناعية الجديدة الواقعة شرق بورسعيد. وقال إن الاقتصاد ينمو بسرعة وإن مصر تثبت مكانتها أيضاً كقاعدة تصديرية مناسبة لعدد متزايد من المشاريع الموجهة نحو التصدير.

٤٥- وتركزت المناقشات على ثلاثة مجالات رئيسية هي: شفافية البيئة الاستثمارية، وطرائق التحرير وتوقيته، وتأثير الاستثمار على التنمية. وشدد عدد من الممثلين على الحاجة إلى تقييم نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية. وينبغي النظر إلى استثمارات التأسيس – أي إنشاء مشاريع استثمارية جديدة – بصورة منفصلة عن النظر إلى أشكال الاستثمار الأخرى، مثل استثمارات الحوافظ المالية والاندماجات والاحتيازات. ذلك أن إنشاء مشاريع استثمارية جديدة يجلب قيمة مضافة إلى الاقتصاد ويولد فرص عمل جديدة. وتوجد أيضاً حاجة إلى قيام البلدان النامية بتكملة تدابير البلدان المضيفة، مثلاً في مجال الحوافز الضريبية، وذلك بتدابير من جانب البلدان الأصلية يكون من شأنها منح المستثمرين معاملة مماثلة في المجال الضريبي.

٤٦- وينبغي لمصر أن تيسر الاستثمارات من جانب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن تعزز أوجه الربط بين المستثمرين الأجانب والمحليين. وفي هذا الصدد، فإن دور التدريب بشأن ترويج الاستثمار يعتبر أولوية تستحق

الاهتمام من جانب جميع المعنيين. وينبغي لمصر أيضاً أن تعزز من شفافية البيئة الاستثمارية والإطار القانوني في مجالات مثل المنافسة والسياسات القطاعية.

٤٧- وتشمل البيئة الاستثمارية التمكينية في مصر الاستقرار الطويل الأجل وسيادة القانون ووجود بيئة مالية مستقرة وتدفقات حرة من رؤوس الأموال ووجود هياكل أساسية جيدة. وقد أدى التزام الحكومة بهذه البيئة إلى تحقيق نتائج تثير الإعجاب في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وينبغي أيضاً لهيئة الاستثمار أن تعتمد وتنفذ أفضل الممارسات العالمية وأن تحدد استراتيجية طويلة الأجل بشأن الاستثمار. وبصورة عامة فإن تجربة مصر فيما يتعلق بالخصخصة تعتبر مثالاً جيداً يمكن أن تحتذيه البلدان النامية الأخرى التي تُقدِم على مثل هذه البرامج.

استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا

٤٨- رحب ممثل **أوغندا** بالاستعراض الذي أجراه الأونكتاد وقال إن الحكومة ستعتمد توصياته بشأن كيفية جعل أوغندا تشكل قصة نجاح في أفريقيا. وأضاف أن البلد قد تحرك بسرعة بالغة منذ عام ١٩٨٦ بغية تحقيق الاستقرار والنمو على صعيد الاقتصاد الكلي. وقد جرى تحرير التجارة، كما أن الأسواق مفتوحة الآن أمام البلدان المجاورة، وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. أما الإصلاحات الرئيسية التي حققت تأثيراً إيجابياً على نشاط الأعمال، فتشمل التحرير الكامل لنظام النقد الأجنبي، وتحرير نظام التجارة، وخصخصة كثير من مؤسسات الأعمال العامة الرئيسية خصخصة ناجحة، وإعادة الملكية إلى الملاك السابقين، وتحسين إدارة الضرائب والسياسة الضريبية. ومن بين التدابير الإضافية التي اتُخذت مؤخراً لتيسير الاستثمارات إنشاء محاكم الطعون الضريبية ومحاكم تجارية وسن قانون جديد في عام ١٩٩٨ هو قانون الأراضي لتيسير حصول المستثمرين على الأراضي. وأضاف أن الحكومة قد حددت هدفاً وطنياً للتعليم الابتدائي المجاني والعام ينبغي تحقيقه. بيد أن النجاح على جبهة الاقتصاد الكلي يجب أن تقابله تحسينات في بيئة الاقتصاد الجزئي الذي تعمل الشركات في إطاره. وقد أقرت الحكومة استراتيجية "الدفعة الكبيرة" التي أوصى بها استعراض سياسة الاستثمار بغية التغلب على الاختناقات المؤسسية والاختناقات المتعلقة بالهياكل الأساسية.

٤٩- وقال ممثل **كينيا** إن بلده هو أكبر شريك تجاري لأوغندا وأنه ينبغي النظر إلى الاستعراض في إطار إقليمي. وقال إن لديه ثقة في أن تحسين السياسات النابع من هذه الاستعراضات من شأنه أن يساعد على النهوض بهذه المنطقة كجهة يقصدها المستثمرون. وإن الطلب المقدم من كينيا لإجراء استعراض لسياسة الاستثمار يبرهن على التزام جميع حكومات المنطقة بجني أقصى قدر من الثمار الاقتصادية من أجل شعوبها عن طريق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد. واستعراض سياسة الاستثمار في أوغندا إنما يسلّط الأضواء على الفرص الهائلة المتاحة للاستثمار في أفريقيا ككل، وكذلك على إمكاناتها التي لم تُستغل. ودعا القطاع الخاص الدولي إلى الاستثمار في المنطقة بأسرها.

٥٠- وأثنى المشاركون على أوغندا لتهيئة بيئة تمكينية من أجل الاستثمار ولتحريرها لأوجه الرقابة على النقد الأجنبي، مما يضعها من حيث الترتيب أمام بلدان أخرى. وتوجد ثلاث نقاط تتسم بالأهمية في ترويج الاستثمارات في أوغندا. فأولاً، ينبغي إزالة الحواجز غير التعريفية، وذلك جزئياً عن طريق جعل القواعد بسيطة وشفافة، وكذلك بتخفيض أو إزالة المبالغ

المدفوعة مثلاً للحصول على تراخيص، التي ليس من شأنها إلا زيادة تكلفة ممارسة نشاط الأعمال وكذلك أيضاً إطالة فترات التأخير. ثانياً، ينبغي للبلد أن يجتذب الصناعات التي لديه في شأنها قوة أو إمكانات خاصة، مثل إنتاج الأغذية العضوية، التي من شأنها أن تستغل بالكامل تربته الخصبة ومناخه الملائم. ثالثاً، فإن التركيز على صناعات التصدير لا ينبغي بالضرورة جعله قطاعاً مستهدَفاً من قطاعات البلد؛ إذ يمكن للصناعة أن تؤدي أيضاً دوراً كبيراً في الاستعاضة عن الواردات.

٥١- وبينما هنأ الممثلون أوغندا على إصلاحاتها الاقتصادية، فإنهم تساءلوا عن إمكاناتها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء القيود التي تفرضها سوقها الصغيرة، ونصيب الفرد المنخفض من الناتج المحلي الإجمالي فيها وعامل الشفافية. واستفسروا عن مدى فعالية التوصيات المتعلقة باتباع استراتيجية لترويج الاستثمار يتولى فيها رئيس الجمهورية رئاسة لجنة وزارية مقترحة تُعنى بالاستثمار وباستخدام موظفي السفارات لغرض الجهود الترويجية في هذا الصدد.

استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جامايكا

٥٢- أشار ممثلو **جامايكا** في معرض تشديدهم على التأثير المترتب على استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جامايكا، إلى أن هذه العملية قد حفزت تحولاً نموذجياً في تفكير معظم واضعي السياسات، حتى في مجالات مثل تصميم برامج استئصال شأفة الفقر. وحتى الآن فإن تمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا لم يكن فعالاً للغاية. وقد قامت الحكومة مؤخراً، كنتيجة مباشرة للتوصيات الواردة في الاستعراض، بإنشاء صندوق خاص يستهدف هذا الغرض على وجه التحديد. ويجري النظر بجدية أكبر في قطاعي الموسيقى وتكنولوجيا المعلومات وهما قطاعان حظيا بالاعتراف كمحصِّلَيْن هاميْن للنقد الأجنبي. ونتيجة لهذا الاستعراض أيضاً، فإن فكرة تقاسم المخاطر تُقبل بقدر أكبر في عملية الابتكار، كما أن الترابط العضوي بين المتغيرات الكلية والمتغيرات الجزئية يُفهم الآن بوضوح. بيد أن الحكومة لا تتفق بالضرورة مع جميع الاستنتاجات الواردة في الاستعراض، وخاصة مع بعض عناصر تحليل حالة الاقتصاد الكلي والسياحة. ومع ذلك فإنه يجري فعلاً بنشاط اتباع العديد من التوصيات المتعلقة بصناعة الموسيقى وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

٥٣- وطرح الممثلون أسئلة عن جوانب من تجربة جامايكا، بما في ذلك الحاجة إلى آليات تمويل جديدة من أجل العلم والتكنولوجيا وإلى وسائل تعزيز القدرة الابتكارية لدى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومما لا بد منه إقامة نظام وطني للابتكار يشمل أوجه الربط بين المؤسسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا، والأوساط الأكاديمية، وقطاعات التمويل والتدريب والإنتاج. ونوقش أيضاً دور التدريب فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة واستيعابها في العمليات الإنتاجية المحلية، كما نوقشت أدوار قطاعات ذات أولوية مثل الزراعة والمنسوجات والسياحة وبرامج استئصال شأفة الفقر في البلدان النامية. وينبغي إشراك النقابات في عملية إجراء الاستعراضات.

٥٤- وامتدح ممثل **كولومبيا** الأونكتاد لما قام به في بلده من استعراض لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، والذي كان إسهاما ناجحا ومفيدا جدا في تصميم برنامج كولومبيا للتطور التكنولوجي وتحقيقه الفعلي.

٥٥- ولاحظ بشكل خاص الإسهام الهام لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تأسيس نظام كولومبيا الوطني للابتكار. وقال إن ذلك يشمل تقييم برامج العلم والتكنولوجيا الوطنية، وفعالية الآليات في دعم التطوير التكنولوجي للمؤسسات، وهياكل الدعم، وآليات نقل التكنولوجيا، والوصول إلى تكنولوجيات الإعلام واستيعابها، والتحالفات الاستراتيجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغير ذلك من الآليات الرامية إلى استحداث قدرات متكاملة. وأهم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الاستعراض قد تم تنفيذها بالفعل. وقد أسهم العديد من هذه الاستنتاجات والتوصيات في تنفيذ خطة كولومبيا الوطنية للتنمية، التي يتمثل هدفها في تحويل البلد إلى مصدّر سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية. وقد كان للاستعراض وقع كبير، وبشكل خاص في مجال تمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا الرامية إلى إدخال الابتكار في الشركات الكولومبية أياً كان حجمها، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي حققت قدرة على المنافسة الدولية في إنتاج سلعها وخدماتها. ومجموعة واسعة من الأنشطة إنما تمّت نتيجة للاستعراض، ولها جميعا تأثير هام على عملية التطور التكنولوجي في كولومبيا. وقد أُنشئ صندوق خاص – الصندوق الوطني للإنتاجية والقدرة على المنافسة – لتشجيع الأنشطة القائمة على الابتكار في جميع أنحاء كولومبيا وفي قطاعات عديدة مختلفة من قطاعات الاقتصاد، تمتد من الزراعة والتصنيع إلى الخدمات. واعتُمدت أيضا استراتيجيات أخرى لتمويل الابتكار كان قد أوصى بها الاستعراض، وهي تمكّن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من فرصة الوصول إلى التمويل.

٥٦- وعلى إثر بعثة استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار سُجّل اندفاع كبير في توسع طلب القطاع الخاص الفعلي على الخدمات القائمة على التكنولوجيا، ولا سيما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأُدخل مؤخرا حافز ضريبي أدى إلى ارتفاع بنسبة ١٢٥ في المائة في الاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بالابتكار. كما عُزِّزت الروابط فيما بين مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات العديدة الخاضعة لنظام الابتكار الوطني.

٥٧- وفي مجال التدريب وبناء القدرات يجري تنفيذ برامج ومبادرات عديدة لتشجيع الاستثمار في الابتكار في مختلف قطاعات الاقتصاد الكولومبي، تستند أساسا إلى توصيات الاستعراض. وقد تمت هذه العملية في الشركات من جميع الأحجام في كل منطقة من مناطق البلاد تقريبا. واختتم قائلا إن عملية استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار قد كان لها أثر بالغ على تحسين فعالية نظام كولومبيا الوطني للابتكار.

ملخص للمناقشات غير الرسمية بشأن استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار[٣]

٥٨- ارتئي على نطاق واسع أن عملية استعراضات سياسة الاستثمار هي عملية مفيدة جداً لأنها تسمح بتقاسم الخبرات وباستخلاص الدروس المستفادة. وبالنظر إلى أن بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبحت أكثر تنافسية مع تقدم عملية العولمة، فإن من المهم أن تمحص البلدان سياساتها تمحيصاً دقيقاً وأن تقيِّم مدى فعاليتها وأن تزيد إلى أقصى حد من الفوائد

---

(٣) من إعداد أمانة الأونكتاد.

التي تعود على التنمية المستدامة. وكان من رأي كثير من المندوبين أن استعراضات سياسة الاستثمار التي بُدئ فيها في دورة اللجنة هذه تمثل شكلاً جديداً من أشكال المداولات الحكومية الدولية في الأونكتاد، يُسهم في تصميم ونشر أفضل الممارسات في مجال سياسة الاستثمار وفي مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٩- وفيما يتعلق بمنهجية الاستعراضات، قال عدة ممثلين إن من شأن إجراء استعراض دوري للبلدان المهتمة بالأمر أن ييسر رصد تقدم عملية التحرير. ودُعيت الأمانة أيضاً إلى ضمان التوازن الجغرافي للبلدان المشمولة بالاستعراضات وإلى السعي إلى تحقيق التناسق في سياسات الاستثمار على الصعيد الإقليمي.

٦٠- وذكر ممثل **بيرو** أن استعراض سياسة الاستثمار لبيرو سيكتمل في الأسابيع القادمة. وقال إنه يقترح، بالنظر إلى فائدة هذه العملية، إنشاء آلية رصد والقيام بتقييم تأثيرها. ويمكن لأنشطة المتابعة الخاصة بالاستعراضات أن تشمل تنظيم حلقات دراسية من أجل تبادل الخبرات، وتقديم المشورة إلى البلدان الأخرى بشأن مدى فعالية السياسات وأفضل الممارسات.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

٦١- اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البنود ٣ و٤ و٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الخامس

تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٢- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السادسة عشرة، ١٧-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩" (TD/B/COM.2/16)؛

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ٧-٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩" (TD/B/COM.2/19).

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٦٣- عرض ممثل **أمانة الأونكتاد** تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي فقال إن لهذا الفريق أربع مهام هامة عليه أن يؤديها وهي: '١' توجيه ورصد البحوث التحليلية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛ و'٢' إجراء مشاورات بشأن القضايا المتصلة بتطبيق مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ و'٣' استعراض برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا الميدان؛ و'٤' العمل بوصفه الهيئة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع القادم لاستعراض جميع جوانب مجموعة القواعد المبادئ، والمقرر أن يُعقد في الفترة ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعند اختتام الفريق لأعماله، فإنه اعتمد جدول الأعمال المؤقت لذلك المؤتمر (الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير) وقائمة بالاستنتاجات المتفق عليها (الواردة في الفصل الأول من التقرير)، والتي تعيد تأكيد الدور الأساسي لقوانين وسياسات المنافسة من أجل التنمية الاقتصادية السليمة؛ وتشدد على أهمية إيجاد ثقافة خاصة بالمنافسة؛ وتوصي بأن يضع الأونكتاد العاشر في الحسبان "الأعمال الهامة والمفيدة الجاري الاضطلاع بها بشأن مسائل قوانين وسياسات المنافسة داخل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي تحظى بالدعم والمشاركة النشطين من جانب سلطات قوانين وسياسات المنافسة في الدول الأعضاء". ودعا الفريق أيضا الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛ ورحب بالمبادرات الإقليمية في مجال عقد اجتماعات تحضيرية لمؤتمر الاستعراض الرابع؛ وأورد مجموعة من القضايا كي ينظر فيها مؤتمر الاستعراض.

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٦٤- عرض **مقرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي** تقرير الفريق، فقال إن هذا التقرير يتناول الاشتراك في الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ونتائج هذه الدورة وبرنامج العمل الراهن للفريق، والمنشورات ومشاريع التعاون التقني الجاري الاضطلاع بها كما يتناول تقييما لشؤون الموظفين من جانب رئيس الدورة.

٦٥- وقد حضر الدورة ١٤٨ خبيراً من ٥٣ بلداً و١٠ رابطات مهنية وسبع منظمات دولية. وقد نظر الفريق أولا في مبدأ توجيهي بشأن الاشتراطات المتعلقة بمؤهلات المحاسبين المهنيين بما في ذلك منهج دراسي نموذجي مفصل. ثم ناقش الفريق دراسة بشأن دور الكشف عن بيانات المحاسبة في الأزمة المالية التي حدثت في شرقي آسيا. وأجرى الفريق أيضا تقييما ذاتيا لأدائه لمهامه منذ مؤتمر ميدراند في سياق استعراضٍ لنصف الفترة، حسبما طلب مجلس التجارة والتنمية. وأخيراً نظر الفريق في التطورات الأخيرة في مجال إدارة الشركات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومقترحات مقدمة من اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ترمي إلى إعادة تشكيل هيكل تنظيمها.

٦٦- وأعرب المتحدثون باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (كولومبيا) والمجموعة الأفريقية (مصر) والمجموعة الآسيوية (جمهورية إيران الإسلامية) عن تأييدهم لعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ولمواصلة عمله. وقال ممثل إسبانيا إن أهمية العمل الذي يقوم به الفريق يجب أن ينعكس على تخصيص الموارد البشرية الكافية للأمانة، وأعرب عن أسفه لوجود موظف واحد برتبة ف-٢ يعمل في الفريق. وأكد على أهمية التعاون بين الفريق ورابطات المحاسبة المهنية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٥ من جدول الأعمال

٦٧- اعتمدت اللجنة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، كما يرد في الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/14، بما فيه استنتاجات الفريق المتفق عليها.

٦٨- وأحاطت اللجنة علما أيضا بتقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كما يرد في الوثيقة TD/B/COM.2/16، وسلمت بإسهام الفريق في القضية الهامة المتمثلة في المحاسبة والإبلاغ.

الفصل السادس

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٩- كانت الوثيقة التالية معروضة عل اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها" (TD/B/COM.2/22)

٧٠- قدمت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** عرضا عاما للأنشطة التي تضطلع بها الأمانة نهوضاً بالولايات المتلقاة في الدورة الثالثة للجنة، وكذلك لأنشطة المساعدة التقنية التي قامت الأمانة بتنفيذها في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع منذ تلك الدورة. وبالإضافة إلى التقرير المرحلي، كان معروضا على اللجنة أيضا ورقة معلومات أساسية بعنوان "تقرير عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، ١٩٩٨-١٩٩٩" أعدتها الأمانة وهي تورد بالتفصيل أنشطة الشعبة منذ الدورة الأخيرة للجنة.

٧١- وأثنت وفود كثيرة على الشعبة لما اضطلعت به من أعمال خلال الفترة قيد الاستعراض وامتدحت إعداد تقرير شامل عن الأنشطة، اعتبرته عرضا عاما مفيدا. وأبدت ممثلة **الولايات المتحدة** تقديرها بصورة خاصة لكون الشعبة حتى الآن هي الشعبة الوحيدة في الأونكتاد التي تعد تقريرا سنويا عن الأنشطة. وشدد ممثل **الصين** على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية وقال إنه يجري القيام بجهود خاصة في بلده بغية تحسين المناخ الاستثماري والنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر. وشدد كذلك على الدور الريادي الذي يقوم به الأونكتاد في مجال البحوث في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، مضيفاً أن ***تقرير الاستثمار العالمي*** يشكل تقريرا رئيسيا بشأن هذه المسائل. وأعرب أيضا عن ارتياح بلده لما يقوم به الأونكتاد من تعاون تقني وتنفيذ لتوصيات اللجنة. وأضاف أنه ينبغي مواصلة وتعزيز أعمال الأمانة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل به من قضايا بعد مؤتمر الأونكتاد العاشر. كذلك فإن ممَثلي **فنلندا**، و**اليابان** قد امتدحا الأمانة على تقرير الأنشطة وعلى الفرصة التي تتيحها للبلدان الأعضاء كي تفهم على نحو أفضل النطاق الواسع للأنشطة التي تضطلع بها الشعبة. وشجع ممثل **ماليزيا** على القيام بأنشطة إضافية بشأن مسائل قريبة من جميع البلدان النامية. وذكر ممثل **ملاوي** الجهود التي بُذلت، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لترويج التجارة والاستثمار في الجنوب الأفريقي، مثل الأعمال الخاصة بمثلث التنمية والتي تنطوي على زامبيا وموزامبيق وملاوي وخريطة طرق الاستثمار الملاوية الممولة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأضاف أنه ينبغي للأونكتاد أيضا أن يقدم مزيدا من المساعدة التقنية في هذا المجال.

٧٢- وأعرب ممثلا **إثيوبيا** و**مالي** عن امتنانهما للمساعدة التقنية المتلقاة من الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممثل **مالي** قد أشار إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وطلب ممثل **نيبال** من الأونكتاد أن يولي مزيدا من

الاهتمام إلى الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وشدد على احتياجاتها للمساعدة في هذا المجال. وذكر ممثل **غانا** أن تقرير الأنشطة، بتركيزه على السياق الانمائي وأهدافه، من شأنه أن يساعد على تيسير النقاش بخصوص القضايا ذات الأهمية؛ وأن من المطلوب مواصلة العمل في هذا الاتجاه. وأعرب ممثل **سلوفاكيا** عن الحاجة إلى المساعدة التقنية، وخاصة من أجل قطاع مؤسسات الأعمال الممولة تمويلا ناقصا في بلده. وذكر أيضا أن نتائج واستنتاجات استعراضات سياسة الاستثمار واستعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار بخصوص آحاد البلدان يمكن أن تفيد كأمثلة تستفيد منها بلدان أخرى كذلك. وقال ممثل **المغرب** إن تجربة أحد البلدان، كما هي موضحة في إطار استعراض من استعراضات سياسة الاستثمار، يمكن أن تفيد كمثال تستفيد منه بلدان أخرى ذات خصائص مماثلة؛ ونتيجة لذلك فإنه يلزم اتباع نهج منتظم فيما يتعلق باختيار البلدان لكي تزداد إلى أقصى حد الفوائد التي تعود على جميع البلدان. واستفسرت ممثلة **الولايات المتحدة** عن إجراءات الاختيار المتبعة فيما يتعلق باستعراضات سياسة الاستثمار والاستعراضات الأخرى وأعربت عن القلق من ألا يؤدي النهج القائم على "الأولوية حسب الأسبقية" إلى إتاحة فرص متكافئة؛ ولذلك فإنها قد اقترحت أن يجري النظر في طرق أخرى لاستكشاف احتياجات البلدان. وذكرت أيضا أنه يمكن النظر في حالة أقل البلدان نموا بغية إدراجها على سبيل الأولوية ضمن المستفيدين من استعراضات سياسة الاستثمار.

٧٣- وردّت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** قائلة إن أقل البلدان نموا ستحظى باهتمام خاص ولكن أنشطة التعاون التقني تتحدد أيضا حسب المتاح من الأموال. وأضافت أن البلدان المهتمة بالأمر ينبغي أن تتبع الاجراءات المناسبة من أجل طلب المساعدة التقنية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال

٧٤- اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البنود ٣ و٤ و٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل السابع

مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٥- سألت ممثلة **الولايات المتحدة** عن موعد اكتمال سلسلة اتفاقات الاستثمار الدولية وعن عدد الورقات العالقة. وقالت إن بلدها قلق شديد القلق لأن السلسلة لم تكتمل. وأضافت أن الورقات هامة جداً ويجب إكمالها بأسرع ما يمكن، وأنه على الأمانة أن تمتنع عن القيام بأية مشاريع أخرى إلى أن يتم ذلك.

٧٦- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن ورقات إضافية سوف تكتمل قبل نهاية عام ١٩٩٩ ولكن العدد لا يزال غير مؤكد، ذلك أن عملية البحث وبلوغ مستويات عالية من الامتياز إنما هي عملية معقدة. وكون الورقات تمول من موارد خارجة عن الميزانية يسهم أيضاً في عدم اليقين هذا.

الفصل الثامن

البيانات الختامية

٧٧- قالت **الرئيسة** إنها تعتقد أن اللجنة اضطلعت بولايتها بنجاح. وأضافت أن المسألة الرئيسية المندرجة في صلب اختصاصها، ألا وهي الاستثمار الأجنبي وإسهامه في عملية التنمية، هي في صميم النقاش حول العولمة وفي صميم عدد من الأحداث الهامة المقبلة، بما فيها الأونكتاد العاشر، والجمعية العامة للألفية، ومؤتمر قمة الجنوب، والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية. وقالت إنها على ثقة من أن عمل اللجنة واجتماعات خبرائها قد أسهم في العملية التحضيرية المفضية إلى تلك التظاهرات.

٧٨- ولقد أفادت اللجنة من عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وأفرقة الخبراء التي أنشأتها اللجنة نفسها. وقالت إن نجاح أعمالها إنما هو أيضاً نتيجة مساهمات من أخصائيين ذوي مؤهلات عالية، وكذلك نتيجة المشاركة النشطة لممثلي المجتمع المدني والمعلومات الأساسية الممتازة التي أعدتها الأمانة. فلقد جلبت جميع دوراتها مشاركة عالية المستوى، بما في ذلك من العواصم.

٧٩- ومضت قائلة إن اللجنة مثل يحتدى للجمع الناجح بين التعاون التقني، والبحث والتحليل في مجال السياسات العامة، وبناء التوافق في الآراء، وذلك من خلال أمور من بينها وضع أفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار، وقانون المنافسة والإفصاح المالي، والمداولات بشأن استعراضات سياسة الاستثمار، والمناقشات بشأن وضع قوانين الاستثمار الدولي، والتوافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لعمليات الإفصاح المالي في المجال البيئي، والمؤهلات المهنية. وإنجازات الدورات الأربع شديدة الأهمية بالنسبة للمسائل والمناقشات المقبلة، إذ أنها تمهد السبيل وتُرسي الأسس للعمل المقبل على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة. ثم أبرزت ما ترى أنه يمثل إنجازات اللجنة الأساسية.

٨٠- ولقد ركّزت اللجنة على الإسهام الهام الذي بإمكان الاستثمار الأجنبي، وبشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر، أن يقدمه للتنمية، وبينت كيف يمكن لهذا الاستثمار أن يكمل الأنشطة الاقتصادية ويكون حفازاً لها، ولأداء المؤسسات المحلية؛ ويمكن بالتأكيد مزيد تعزيز ذلك الدور عن طريق السياسات الملائمة. ولقد أبرزت اللجنة أيضاً قدرة أفريقيا وأقل البلدان نمواً المحتملة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، غير المعترف بها بقدر كاف.

٨١- ولقد تناولت اللجنة العلاقة بين الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية ونمو أسواق رؤوس الأموال المحلية، وكذلك خصائص الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأوجه الشبه والتكامل والاختلاف بينهما، وكذلك تأثيرهما على التنمية وآثارهما على السياسات العامة، وبشكل خاص في ضوء الأزمة الآسيوية، وتحديات السياسات

العامة فيما يتصل بحرية تدفق الاستثمار في الحوافظ المالية. وأضافت أنها تعتقد أن أعضاء عديدين يرغبون في مواصلة العمل في هذا المجال بغية تقييم الآثار الإجمالية للاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية لأغراض التنمية وآثاره الاجتماعية على أفقر فئات السكان. غير أنها سلمت أيضاً بأن أعضاء آخرين تحفظوا بموقفهم في الوقت الحاضر.

٨٢- ولقد أبرزت اللجنة التغيرات في السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي التي من شأنها أن تعزز الظروف التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكن البلدان من زيادة ما تجنيه من ذلك من فوائد. كما أنها أكدت على تنوع الخبرات القطرية فيما يتعلق بتشكيل سياسات الاستثمار وأفضل الممارسات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الفوائد التي تجنى من ذلك. ولاحظت اللجنة علاوة على ذلك ظهور الاندماجات الضخمة وأهمية تعزيز سياسة المنافسة بذلك الخصوص.

٨٣- وأكدت اللجنة على الحاجة إلى تشجيع زيادة الشفافية والمساءلة المناسبة لتنفيذ سياسات إنمائية سليمة على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات تعزز قدرة أي بلد على تخفيض سرعة التأثر بالصدمات الخارجية وتقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك كانت اللجنة واجتماعات خبرائها قد أقرت أهمية الحاجة إلى المرونة في اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تعزيز بعدها الإنمائي. وقالت إنها تعتقد أن أعضاء عديدين من أعضاء اللجنة يرغبون في تكثيف العمل في ذلك المجال في الأعوام اللاحقة للأونكتاد العاشر. وفي ذلك السياق ربما أمكن مزيد بحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا.

٨٤- ولقد أسهمت إنجازات اللجنة في فهم أفضل للمسائل قيد البحث وفي زيادة الوعي بالسياسات المتكاملة والمتناسقة التي تحتاج إلى الانتهاج على الصعيدين الوطني والدولي وبالحاجة إلى آليات وإجراءات دولية داعمة. ولقد أثْرت عملها أيضاً آلية أفرقة الخبراء، وكذلك عمليات استعراض سياسات الاستثمار في دورتها الرابعة. وقد حققت مستوى عالياً من الامتياز في الركنين الأولين من عملها وهما البحث والتحليل والمساعدة التقنية. وبما خلصت إليه اللجنة من استنتاجات متفق عليها في الدورة الرابعة برعت أيضاً في الركن الثالث وهو بناء توافق الآراء.

٨٥- وأكد ممثل **كولومبيا**، متحدثاً باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، على الأهمية التي يكتسيها بالنسبة للبلدان النامية تحقيق قدر أكبر من الفهم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية، وفهم مضاعفات تلك العلاقة على التنمية. وأضاف أنه، نظراً لتزايد العلاقة بين مختلف أشكال الاستثمار، يجب مواصلة عمل الأونكتاد التحليلي البنّاء في ذلك المجال.

٨٦- وأضاف قائلاً إن المجموعة تقدر كل التقدير العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وكذلك فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وكذلك تعهد اللجنة بعملهما في المستقبل. والمجموعة تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات الخبراء، التي

أرسئت أسسها في ميدراند والتي أسهمت إلى حد كبير في تحسين عمل كافة اللجان، وفي تعزيز فهم موضوعات خاصة تـهم البلدان النامية، وفي زيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في أعمال الأونكتاد.

٨٧- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة** إن وفدها يقدِّر بالغ التقدير تفاني مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وموظفيها في تعزيز فهم الدول الأعضاء للمسائل ذات الصلة بالاستثمار على مدى الأعوام الخمسة الماضيـة، كمـا يقـدّر الطريقة الشفافة جداً التي تعمل بها المديرة.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٨٨- عُقدت الدورة الرابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأثناء الدورة عقدت اللجنة ست جلسات عامة (الجلسات ٢٠ إلى ٢٥) وسبع جلسات غير رسمية. وافتتح السيد كارلوس فورتين، نائب الأمين العام للأونكتاد، الدورة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٩- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة ٢٠ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيدة ماجدة شاهين	(مصر)
نواب الرئيس:	السيد ليودميل كوتيتزوف	(بلغاريا)
	السيد أنطونيو روداس بوسو	(إكوادور)
	السيد جان - ليك ليه بيودو	(فرنسا)
	السيد جلال علوي	(جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد ماساميكو كيا	(اليابان)
المقرر:	السيد لويس كاسترو جو	(بيرو)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٠- أقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/18. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة الرابعة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- اتجاهات الاستثمار الأجنبي وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

٤- عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب

٥- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد التقرير.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٩١- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مشروع تقريرها (TD/B/COM.2/L.9 وAdd.1 إلى Add.3)، رهنا بأية تعديلات تُدخل على ملخّصات البيانات، وأذنت للمقرر بأن يُضفي الصبغة النهائية على التقرير في ضوء وقائع أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، الأعضاء في اللجنة، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوروندي
بولندا
بيرو
بيلاروس
تركيا
جامايكا
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
الدانمرك
رومانيا
رواندا
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سوازيلند
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
غامبيا
غانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/INF.4.

فييت نام	موريتانيا
الكاميرون	موريشيوس
كوبا	ميانمار
كولومبيا	النرويج
مالطة	النمسا
مالي	نيبال
مدغشقر	نيكاراغوا
مصر	هايتي
المغرب	الهند
المكسيك	هولندا
ملاوي	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	اليابان
منغوليا	اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

البنك الإسلامي للتنمية
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية

٣- وكانت الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان ممثلتين في الدورة:

صندوق النقد الدولي
منظمة التجارة العالمية

٤- وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلا في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

منظمة مهندسي العالم
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

- - - - -